

السياسات الاجتماعية كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية

ط.د. فراحية دلال

جامعة الجزائر 3

ملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو إظهار مساهمة السياسة الاجتماعية في الحد من أوجه التفاوت بين أفراد المجتمع وتحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية، وهو أحد الأهداف التي تسعى السياسات الاجتماعية الى بلوغها من خلال توفير الخدمات الاجتماعية وتوزيعها على نحو عادل .
الكلمات المفتاحية: السياسة الاجتماعية، العدالة الاجتماعية.

ABSTRACT:

The aim of this study is to demonstrate the contribution of social policy to reducing disparities between society and the achievement of equity and social justice, which is one of the objectives pursued by social policies through the provision and equitable distribution of social services

key words : social policy, social justice.

مقدمة:

أصبح الحديث عن العدالة الاجتماعية، يكتسب حيوية متزايدة نظرا لحيوية الموضوع تحديدا باعتباره مطلباً شعبياً ودولياً في أن واحد في واقعنا المعاصر وقد غدا هذا الاهتمام واضحاً من خلال عقد المؤتمرات والندوات وإبرام الاتفاقيات على المستويين الإقليمي والدولي، وكان عكاس لتعاظم الاهتمام دولياً بموضوع العدالة الاجتماعية، وقد خصص يوم 20 فبراير، كيوم عالمي للعدالة الاجتماعية بداية من الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2008، بموجب القرار رقم 62/10 .

كما أن أغلب الشرائع السماوية والقوانين الوضعية والمواثيق الدولية والمذاهب الفكرية بمختلف مشاربها، أجمعت على أهميتها وضرورة تحقيقها باعتباره مطمح قانوني وسياسي وأخلاقي وشأناً مجتمعياً.
ولا غرابة، في أن يتصدر مطلب العدالة الاجتماعية قائمة مطالب وشعارات الحركات الاحتجاجية الجماهيرية، التي خرجت في مجموعة من الأقطار العربية (تونس، ليبيا، اليمن، سوريا، مصر) .

السياسات الاجتماعية كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية

وتتحقق العدالة الاجتماعية عبر مجموعة من الآليات، ينصرف بعضها تحت إطار السياسات المالية من خلال الضرائب والإنفاق العام، والبعض الآخر يندرج في إطار سياسات اجتماعية التي تعتبر نوع من أنواع الإنفاق العام الاجتماعي.

فالمعايير المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والمساواة ترتبط بأساليب التوزيع للسلع والخدمات، حيث أن الثروة والفقر القوة والسلطة والمستضعفين والأمية تعتبر مخرجات بصورة مقررة للقواعد المتعلقة بالتوزيع للسلع والخدمات وقضايا السياسة الاجتماعية .

هذه الأخيرة تعرف جدلا واسعا ونماذج مختلفة، وتسعى من خلالها الدولة لتقليص الفوارق بين الطبقات وتقليل التفاوت الناتج عن سلبيات النظام الرأسمالي وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد .

من هنا يمكننا طرح الإشكال التالي: كيف تساهم السياسة الاجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية ؟ ولإجابة على هذه الإشكالية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية :

ما هو مفهوم العدالة الاجتماعية وما هي أبعادها ؟

ما هي السياسات الاجتماعية وما هي أهدافها ؟

ماهي أهم التحديات والمشاكل التي تواجه السياسات الاجتماعية لبلوغ أهدافها وتحقيق العدالة الاجتماعية ؟

الفرضيات :

تعتبر السياسات الاجتماعية آلية من الآليات التي تسعى الدول من خلالها إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، عبر الاهتمام بالفئات الهشة والضعيفة وذوي الدخل المحدود .

يعرف مفهوم العدالة الاجتماعية جدلا فكريا واسعا باعتباره ثمرة نظام قيمي كما أن له أبعاد اقتصادية واجتماعية بشرية وبعد جيلي .

تختلف السياسات الاجتماعية باختلاف إيديولوجية الدولة، وأسلوب حياتها ومعاييرها ومواردها .

تواجه السياسات الاجتماعية عدة تحديات خاصة في ظل نظام اقتصاد السوق، وتركيز الدول أهدافها على النمو الاقتصادي إضافة إلى أنها تشكل عبئا على بعض الدول التي تعرف عجزا في ميزانياتها .

خطة الدراسة :

الاجابة على الإشكالية سيتم من خلال ثلاث محاور : **المحور الأول :** العدالة الاجتماعية المفهوم الأبعاد ،

والمحور الثاني: السياسة الاجتماعية المفهوم والأهداف، **والمحور الثالث:** أدوات السياسة الاجتماعية لتحقيق العدالة

الاجتماعية، **المحور الرابع :** التحديات التي تواجه السياسات الاجتماعية .

المحور الأول : العدالة الاجتماعية المفهوم الأبعاد

أولا : مفهوم العدالة الاجتماعية

تعتبر العدالة الاجتماعية مفهوم متشعبا ومتعدد الأبعاد وهو الأمر الذي جعل البعض ينعته بالمفهوم المطاطي حيث اهتمت به السياسة وعلم الاجتماع، اهل الفكر الاقتصادي ويخضع تحديد ما تعنيه العدالة الاجتماعية وأفضل السبل لتحقيقها في كثير من الأحيان لجدل كبير، لأن الفكرة هي في حد ذاتها ثمرة لنظام قيمي وثقافي متغير .

والعدالة لغويا : مشتقة من الفعل عدل ويعني قوم أي جعل الشيء مستقيما وفي اللغة العربية مرادفة لكلمة العدل التي ترد بمعان متعددة فالعدل هو ما قام في النفوس أي أنه يستقيم وهو ضد الجور والعدل هو الذي لا يميل به الهوى فيجور في الحكم والعدل الحكم بالحق¹.

المفهوم الاصطلاحي

لقد بدأت فكرة العدالة عند فلاسفة اليونان أرسطو في كتابه الأخلاق إلى نيكوماخس حيث ميز بين العدالة والإنصاف وقد سبق أرسطو إلى هذا التفريق فالعدالة عنده تساوي الاستحقاق الذي يعادل بالمزايا وهي فكرة ظالمة نظرا لأن بعض الناس يولدون بمزايا فكرية متواضعة لذلك هؤلاء لا يستحقون في نظره الشيء الكثير، ثم التفت الى ان هذا قد ينتج حالة من اللامساواة تتسع بها الهوة واقترح الإنصاف. والى اليوم يدور النقاش حول هذه الفكرة هل العدالة مساواة أم انصاف .

فالعدالة عند ارسطو تكسي طابعا منصفيا بين الناس بغض النظر عن المساواة القائمة التي يرسمها القانون أثناء الأحكام القانونية والقرار العادل ينبغي أن يكون عادلا بإعطاء كل ذي حق حقه فالإنصاف وجه آخر للعدالة² اذ يعتبر تدخل شبه فني لإصلاح وتعقي للقانون نفسه لأن القانون الذي يمكن ان ينتج حالة من اللامساواة يكون أشبه بأنه ينتج ظلما فعليا ان نتدخل لإصلاح القانون فنعيد المسألة وفق مفهوم الإنصاف الى حالة الاعتدال الحقيقي .

لذا يرى أرسطو أن الفعل العادل يتحدد باعتباره فعلا شرعيا ناجما عن قوانين موضوعة يجب احترامها ومنه نلتمس تعبير العدالة غاية إنسانية يترجمها القانون الشرعي في حياة اجتماعية حرة تتأسس على مبدأ جوهرى وهو

¹علي تيات، ومحمد بلعزوقي، " العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الانسانية، المجلد 28 (5)، 2014، ص 1231.

² نفس المرجع، ص 1232 .

السياسات الاجتماعية كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية

العقل فالعدالة تأخذ قيمتها الإلزامية من وجود منظومة قانونية شرعية تكفل الحقوق في إطار الحياة الاجتماعية باعتبارها من وجهة أخرى حقه وقيمة إنسانية يحميها نظام قانوني وضعي وفق حياة حرة¹.

ويعتبر جون رولز من أهم المفكرين الذين تعرضوا لمفهوم العدالة الاجتماعية حيث قدم نظريته الشهيرة العدالة كإنصاف والتي أثارت الكثير من الجدل حيث يعرفها أنها اتفاق مجموعة من البشر على مفهوم مشترك للعدالة يتطلب وجود مصالح ولغة وثقافة مشتركة وجملة قيم تعاقدية وعادات تفرض التزاما أخلاقيا عليهم .

فالعدالة عنده تعني: "تتمتع كل فرد في مجتمع ما بالمساواة في الحصول على الفرص المتاحة للفئات المميزة ويرى في هذا الصدد: "جون رولز"، أن الوثيقة الدستورية باعتبارها العقد السياسي والاجتماعي بين الشعب والسلطة، يجب أن تتأسس على قيمتين: تداول السلطة وتداول الثروة كمتلازمين لا ينفصلان².

نجد ان جون رولز يسمح بالإنصاف اذا كان لصالح الضعيف فالمساواة أن نعطي هذا مثل الآخر والعدالة هي العدالة التوزيعية التي تأخذ بقاعدة النسبية لكل حسب جهده وإسهامه، في حالات معينة قد لا يكفي الضعيف هذا المقابل للجهد الذي أحذه . هنا يتدخل مفهوم الإنصاف والذي يسمح به جون رولز إذا كان لصالح الضعفاء فالإنصاف يقضي بأن نعطي الضعيف أكثر مما أسهم به حتى نساهم في ردم هذه الهوة .

كما اقترح إبراهيم العيسوي تعريفاً ينص على أن العدالة الاجتماعية هي تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو كليهما والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتنعدم الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة التي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحرّيات متكافئة التي يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، والتي يتاح فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم وإطلاق طاقاتهم من مكانها، وحسن توظيفها لصالح الفرد، وبما يكفل له إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة، ولصالح المجتمع من جهة أخرى، والتي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو

1. علي تنيات، ومحمد بلعزوقي، مرجع سابق، ص 1232.

2 محمد العمراوي، "العدالة الاجتماعية: مقاربة معرفية للمفهوم والأبعاد"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 25 فبراير

http://rawabetcenter.com/archives/43242015 تاريخ دخول الموقع 2018_02_08

السياسات الاجتماعية كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية

مجتمعات أخرى، وعندما يصل المجتمع إلى هذه الحالة يسمى مجتمع عادل، يقوم على مبادئ المساواة التي هي جوهر المواطنة، ومبادئ التضامن الاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان وحياته¹.

ثانيا: أبعاد العدالة الاجتماعية²:

بعد الاقتصادي : يتصل بمدى تحقق المساواة في اشتراك أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية والتنمية وفي جني ثمارها، الأمر الذي يؤدي إلى المساواة في الفرص المجتمعية المتاحة والحقوق الاقتصادية في مجال العمل والملكية وسائل الإنتاج والحصول على الخدمات والمعلومات دون تمييز. والمساواة في توزيع الدخل والثروة، كما يتناول هذا البعد طبيعة الانحياز الاجتماعي للسياسات الاقتصادية، ومدى قدرتها على إعادة التوزيع خاصة من خلال الضرائب والإنفاق الاجتماعي والسياسات النقدية وإجراءات إعادة توزيع الملكية، وكذلك مدى العدالة في توزيع أعباء مواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية

أما في بعدها الاجتماعي فيتعلق بمشكلات التمييز والحرمان والفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، ومن ثم بمدى اهتمام السياسات العامة بمواجهة هذه المشكلات لتمكين الطبقات الفقيرة من تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، والسعي لتحقيق المساواة في الحقوق والفرص، كما يشمل هذا البعد العدالة في المعلومات وفي نشر النتائج وإتاحته لجميع الطبقات

البعد البشري : هو ينصب على مسألة الوفاء بحقوق الإنسان وحاجاته، ومسألة تكافؤ الفرص أمام الجميع في تنمية قدراتهم وتوسيع حرياتهم.

البعد الطبقي : ويأتي هذا البعد من العلاقة الوثيقة بين النظام الاقتصادي – الاجتماعي وبين العدالة الاجتماعية، وهو ما يطرح هنا قضية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج التي تفرز في ضوءها طبقات المجتمع.

البعد الإقليمي : وهو يتصل بالمساواة أو غيابها في توزيع الموارد الدخل بين أقاليم الدولة، وبمساهمة السياسات العامة في توسيع أو تقريب الفوارق بين الأقاليم **البعد الجيلي :** والذي يتعلق بالعدالة بين الأجيال ويتجلى في توزيع الموارد الطبيعية والصناعية وكذلك العدالة في توزيع أعباء الاستدانة

البعد السياسي والمؤسسي : ويتصل هذا البعد بقضية الحريات باعتبار أن الحرية ركن أساسي من أركان العدالة الاجتماعية، كما يتصل بقضية الحقوق السياسية وقضايا التمكين السياسي لا سيما عن طريق كفالة حرية

¹ إبراهيم، العيسوي، "الافاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي : حالة مصر"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، السنة 15، العدد 1، يناير 2013، ص 199.

² نفس المرجع، ص 210، 211.

السياسات الاجتماعية كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية

الرأي والتعبير والتنظيم، وعن طريق إقامة المؤسسات التي تحتشد من خلالها القوى المتطلعة للعدالة الاجتماعية كالعمال والفلاحين وأرباب المعاشات والنساء والمتعطلين والمهشمين للدفاع عن حقوقها عن طريق المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات في مواقع العمل والإنتاج وممارستها على المستويات المحلية فضلا على المستوى القومي **البعد الخارجي** : وهم ما يرتبط بنوعية العلاقات التي تربط بين الدولة والدول الأخرى ومدى ما ينتج عنها من تقييد أو تحرير للإرادة الوطنية ومن ثم تحديد مدى ضيق أو اتساع الحيز المتاح لاتخاذ القرارات وفق المصلحة الوطنية .وللعلاقات الخارجية للدولة وما يتصل بها من اتفاقات دولية لها انعكاسات مهمة على توزيع الموارد بين المواطنين والأجانب، وعلى نمط اقتسام الموارد القابلة للتوزيع بين المواطنين وعلى نمط توزيع منافع العولة وإضرارها بين الدول وداخل كل دولة ومن ثم فإن تحقيق العدالة الاجتماعية بالمعنى الواسع يستلزم تحرير الإرادة الوطنية من قيود التبعية، وتحكيم القرار الوطني في مختلف الملفات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتحقق العدالة الاجتماعية من خلال مجموعة من الآليات يندرج بعضها في إطار السياسات المالية كالسياسة الجبائية مثل الضرائب، يعيد نظام الضرائب توزيع الدخل من خلال طريقة توزيع الأعباء الضريبية، وكلما تعددت الشرائح الضريبية واتخذت معدلات الضريبة منحى تصاعديا يتناسب مع المقدرة التكاليفية للممولين، لذا يتمتع النظام الضريبي بدرجة أعلى من الكفاءة في تحسين توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية وفي حالات أخرى تكون شبه جبائية، مثل الاشتراكات الاجتماعية المفروضة على العمال وأرباب العمل، إضافة إلى الإنفاق العام والذي له جانب اجتماعي باعتباره أداة فعالة من أدوات السياسة المالية للدولة التي تقوم سلطاتها المالية بتنفيذها لتحقيق أهدافها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية التي ترمي إليها خلال فترة معينة بالإضافة إلى السياسة الاجتماعية .

المحور الثاني : السياسة الاجتماعية المفهوم والأهداف

أولا : تعريف السياسة الاجتماعية :

تعددت تعريفات السياسة الاجتماعية وهي كالاتي :

تعتبر السياسات الاجتماعية جزء من السياسة العامة الذي يعنى بالقضايا الاجتماعية، والضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة، والسياسة البيئية، والمعاشات التقاعدية والرعاية الصحية والسكن الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية، وحماية الطفل، والإقصاء الاجتماعي، والسياسة التعليمية، تتمثل في خلق نوع من المداخليل والتي تسمى بالمداخليل الاجتماعية، والتي أصبحت ذات أهمية بالغة في الاقتصاد المعاصر،

كما يعرفها ريتشارد تيمس بأنها خطة حكومية، نتيجة محاولات بذلت لدراسة موقف وتقدير المستقبل، وتحديد الاتجاهات لتلافي متاعب متوقعة، أو التحكم في مواقف معينة، حتى يمكن تحقيق رفاهية المجتمع، وأنها دستور

السياسات الاجتماعية كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية

مكتوب لتحديد اتجاهات الرعاية الاجتماعية وحقوق المواطنين عند عجزهم عن مقابلة حاجاتهم¹، فالسياسة الاجتماعية تدخل ضمن الجهود الإصلاحية في مواجهة المشكلات الاجتماعية المختلفة لذا فهي تعمل على التعرف على طبيعة المشكلات من حيث مساحة انتشارها في المجتمع وحجم الفئات التي تعاني منها إضافة الى درجة خطورتها من حيث تهديدها لاستقرار المجتمع .

تعريف تاونسيد Townsed مجموعة أساليب التدخل التي يجب أن تتبناها التنظيمات الصناعية المهنية والتطوعية والجماعات السياسية لتحقيق أغراض وغايات اجتماعية من شأنها الوصول الى المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ومراعاة توزيع الثروة وتأمين الدخل بما يؤدي لمواجهة الحاجات وتحقيق المساواة في المجتمع². ماهر أبو المعاطي علي أنها القواعد والاتجاهات العامة التي تنتج كمحصلة لتفاعل القوى الاجتماعية في المجتمع لتحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى متضمنة مجالات وخطط وبرامج الرعاية الاجتماعية وأسلوب العمل لتحقيق الأهداف في ضوء إيديولوجية المجتمع على أساس من الواقع المتاح وصولاً الى معدل مرغوب من الرفاهية لأفراد المجتمع³.

وترتبط السياسة الاجتماعية بحقوق الإنسان إذ تعتبر ترجمة لهذه الحقوق، فهي في مضمونها ترجمة أمينة لنسق القيم الموجود، من ثم فإن إرساء ثقافة حقوق الإنسان يؤدي في نهاية الأمر إلى خلق نسق قيمي جديد سرعان ما ينعكس في صورة سياسات اجتماعية، لذا من الأهمية أن تتضمن الدساتير نصوصاً ترسخ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁴، ويتم تحويل هذه النصوص لممارسة أو تطبيق فعلي وتحويلها الى سياسات اجتماعية واجبة التنفيذ .

ثانياً: أهداف السياسة الاجتماعية

- مواجهة المشكلات الاجتماعية وإشباع الحاجات الإنسانية وتزويد الأفراد والفئات الأكثر احتياجاً بالخدمات اللازمة لمقابلة حاجاتهم المتزايدة. وتقليل معاناتهم
- بناء وتنمية الإنسان في المجتمع وتحقيق الاستقرار والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وإحداث التغيير والتنمية الاجتماعية تحقيق التكامل ودعم الشعور بالانتماء للمجتمع . فالسياسة الاجتماعية تتصل بالقضايا والهوية

¹ مصطفى، السروجي، السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، ط 1، القاهرة : دار الفكر العربي، 2004، ص 12.

² علي، ماهر أبو المعاطي، التخطيط الاجتماعي ونموذج السياسة الاجتماعية في المجتمع السعودي، ط2، القاهرة : مكتبة زهراء الشرق، 1424هـ، ص320.

³ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁴ خليل، عبد المقصود عبد الحميد، الخدمة الاجتماعية وحقوق الانسان، القاهرة : دار القاهرة، 2004، ص 47 .

السياسات الاجتماعية كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية

الثقافية لذا فهي تتصل بالمجالات والتنظيمات الاجتماعية التي تدعم هذا التكامل، وتمنع الاغتراب الذي يحدث نتيجة انفصال الفرد عن المجتمع وعن الثقافة¹.

3- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، والعدالة السياسية والاجتماعية، والعدالة في توزيع الحقوق والأعباء والتضحيات بين كافة المواطنين. إعادة التوزيع هدف شرعي أساسي للسياسات الاجتماعية. ويتطلب وجود سياسات تعزيز العدالة لتصحيح التوزيع غير المتوازن لفوائد النمو الاقتصادي الناتجة عن قوى السوق غير المنتظمة، فعلى الأغلب يتضمن تمويل السياسات الاجتماعية بعضاً من تحويل الموارد سواء من المواطنين الذين يدفعون الضرائب إلى أولئك الموجودين خارج القطاع الرسمي، أو كما في حالة الضمان الاجتماعي، من السكان العاملين إلى العاطلين عن العمل وكبار السن².

وكل هذا يتحقق من خلال تلبية احتياجات الفقراء والضعفاء، والحرص على حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية التي تعزز صحتهم ورفاههم، وبالتالي قدرتهم على المساهمة في المجتمع؛ وتفعيل الأنظمة والآليات المؤسسية لإزالة الحواجز التي تعوق تحقيق الاحتواء والمشاركة وذلك عبر توفير مظلة التأمينات لكل أفراد المجتمع ضد البطالة والعجز والشيخوخة والمرض والكوارث وتوفير مسكن صحي مناسب لكل أسرة وفرص التعليم الأساسي لكل المواطنين بالإضافة إلى توفير الرعاية الصحية (الوقائية – التأهيلية – العلاجية) المناسبة لكل مواطن. وتحقيق الأمن الغذائي. وضمان حد أدنى من الأجور يتناسب مع مستويات المعيشة وأسعار السلع توفير كافة أساليب الرعاية للطفولة وتوفير فرص التنشئة الاجتماعية توفير أساليب الرعاية للشباب.

المحور الثالث : أدوات السياسة الاجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية

تُعنى السياسة الاجتماعية بتحقيق الإنصاف، عن طريق تهيئة الظروف المناسبة، كتكافؤ الفرص والمسؤوليات، لتحقيق العدالة الاجتماعية. عبر باستحداث الآليات التنظيمية التي تضمن دوام الإنصاف.. وتؤمن السياسة الاجتماعية، عندما تصمم وتنفذ جيداً، الآلية التي تُعنى بتصحيح مواطن الإجحاف بحيث تضمن تكافؤ الفرص أمام الجميع وتكفل المساواة في توفيرها.. وكذلك تضمن السياسة الاجتماعية وضع آليات التنظيم وفرض الضوابط من أجل معالجة حالات الإخفاق والأخطاء. والحكومة، باتخاذها أو بعدم اتخاذها الإجراءات المتعلقة

¹ السيد حافظ، درية، السياسة الاجتماعية اتجاهات مستقبلية في ظل العولمة، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2011، ص 198

² ازابل أورتيغ، السياسة الاجتماعية: تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، 2007، ص 22.

السياسات الاجتماعية كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية

بالحقوق الاجتماعية والأنظمة الاجتماعية وإعادة التوزيع الاجتماعي، من خلال التوزيع العادل للخدمات الاجتماعية تقرر مدى العدالة.¹

لذا أصبح من واجب الحكومات إعادة التوزيع الاجتماعي بتوزيع الموارد من جديد أو إعادة توزيعها حرصاً على الإنصاف في المجتمع . ويمكن اتخاذ ترتيبات بديلة لصالح أفراد المجتمع الذين لا يزالون مهمشين. من خلال رصد ميزانيات معينة لإتاحة فرص التدريب والمنافسة للنساء والفتيات . وقد يتطلب تحقيق العدالة أيضاً إجراء استثمارات خاصة لصالح سكان المناطق الريفية في الرعاية الصحية الأساسية، والمشاريع الصديقة للبيئة، وخدمات البنية التحتية، وغيرها من الخدمات الأساسية.²

إتاحة التعليم للجميع وللجنسين وتحقيق مستويات عالية من التعليم يكون له أثر على الصحة والإنتاجية. بالإضافة إلى إعداد الأفراد اجتماعياً واقتصادياً للمشاركة في العملية الإنتاجية (لذا لابد من العدالة في التعليم) مما يعطي القدرة أيضاً للفئات الهشة للمشاركة في العملية الإنتاجية .

توفير الرعاية الصحية اعترفت المادة 12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحق كل شخص في "التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية" ومن خلال نظام شامل للرعاية الصحية بما في ذلك التعويضات الصحية والطبية مثل تعويض استهلاك السلع والخدمات الطبية وحوادث العمل، والعطل المرضية والتي هي متاحة للجميع دون تمييز، وتزداد قيمتها في البلدان التي تعرف تنوعاً في الهياكل الصحية وانتشار الأمراض، والتي تصيب بكثرة فئة المسنين والأطفال والنساء الحوامل، والتي تكون فيها نظم التعليم والتوعية الصحية رديئة. وتعتبر من الحقوق الشاملة ويتلخص مفهوم العدالة الاجتماعية في الرعاية الصحية في أحقية كل أفراد المجتمع في الحصول على خدمات صحية ذات خصائص معينة ونستطيع تلخيص هذه الخصائص في النقاط التالية:³

1_التوفر: من خلال توفير أعداد كافية من المرافق الصحية العامة والموزعة توزيعاً جغرافياً مناسباً، وتوفر الخدمات والبرامج.

2- الوصول للخدمة الصحية (ACCESSABILITY): وهي سهولة الوصول للمرافق الصحية والسلع والخدمات والتي يجب أن تكون في متناول الجميع. وللوصول أربعة أبعاد متداخلة وهي عدم التمييز

¹ الأمم المتحدة_اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم الى الممارسة، التقرير الثاني، 2008، ص 11.

² نفس المرجع، ص 12 .

³ أحمد، ديب، العدالة الاجتماعية في الرعاية الصحية، 11 أبريل 2017، <http://www.rosaelyoussef.com/article/22706> تاريخ دخول الموقع 12 فيفري 2018 .

السياسات الاجتماعية كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية

والوصول المادي والوصول الاقتصادي (القدرة على تحمل التكاليف) والوصول إلى المعلومات
3- **القبول (ACCEPTABILITY)**: جميع المرافق الصحية والسلع والخدمات يجب أن تحترم الأخلاق الطبية وأن تكون مناسبة ثقافيا وأن تراعي متطلبات الجنسين ودورة الحياة.

4- **الجودة (QUALITY)**: المرافق الصحية والسلع والخدمات يجب أن تكون مناسبة علميا وطبيا وذات نوعية جيدة.

تشير منظمة الصحة العالمية إلى أن الأحقية والعدالة في الرعاية الصحية لا بد أن تكون من أولويات الحكومات والتي ينبغي أن توفر كافة الظروف التي يمكن من خلالها توفير الخدمات الصحية لجميع مواطنيها دون تمييز، بالإضافة إلى توفير البيئة الصحية الملائمة والمسكن الصحي والطعام الصحي. لقد تبنت العديد من الدول النامية مفهوم "الصحة للجميع" وتم تضمينه في برامج إصلاح الرعاية الصحية، وتعتبر كوبا من أفضل الأمثلة، طبقا لتقرير منظمة الصحة العالمية في العام 2008 فإن كوبا قد كرست نظام الرعاية الصحية الأولية نحو ذلك المفهوم.

إعادة التوزيع الاجتماعي لصالح المعوقين: من خلال توفير منزل خاص يسهل عليه التحرك داخله. والسياسة الاجتماعية الفعالة التي تُعنى بمعالجة مشاكل الإعاقة تذهب إلى سن قوانين وتقديم خدمات وإصدار رخص تمكن المعوقين من التحرك بحرية وعيش حياة مستقلة وكرامة. ومن التدابير التي تشملها هذه السياسة توفير وسائل نقل يسهل على المعوقين استعمالها، وتخطيط مدن خالية من الحواجز، وتقديم التدريب المهني، والسكن، والخدمات الإعلامية والدمج في سوق العمل وغيرها.¹

توفير السكن لمحدودي الدخل: يعتبر حق من حقوق الإنسان. وبموجب القانون الدولي، يعني الحصول على سكن لائق التمتع بضمان الحياة – دون أن تضطر للقلق من حدوث إخلاء لك أو تجريدك من بيتك أو أرضك. وهو يعني العيش في مكان ما متوافق مع ثقافتك، وتوافر إمكانية وصولك إلى الخدمات والمدارس المناسبة والعمل الملائم. والاعتراف بالسكن كحق يقتضي تيسر السكن اللائق لفئات ضعيفة ومهمشة، خاصة النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال المهاجرين والشعوب الأصلية والأشخاص الذين يعيشون في فقر كثيرة في كل من البلدان بالإضافة إلى الالتزام بالإعمال الفعلي للحق في السكن اللائق من أجل القضاء على مشكلة التشرد المتجذرة، والأوضاع السكنية المتدنية، والإيجارات التي لا يمكن تحمل تكاليفها وعدم ضمان الحياة، لذا تلتزم الدول

¹ الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، مرجع سابق، ص 13.

السياسات الاجتماعية كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية

للاستجابة لهذا الحق عبر سياساتها الاجتماعية وفي سياق خططها التنموية، بتخصيص الموارد، كما تضمن المساواة وعدم التمييز فيما يتعلق بإعمال الحق في السكن. وذلك للوصول إلى العدالة والانصاف فيما يتعلق بانتهاكات الحق.

توفير الضمان الاجتماعي : ان إعمال الحق في الضمان الاجتماعي يكفل الظروف المادية اللازمة لتحقيق المستوى المعيشي الكافي؛ فهو يحمي الأشخاص من ظروف الفقر وحالات انعدام الأمان المادي التي تشكل تهديداً للحياة وعامل ذل ومهانة. المادة 22 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان تقر بالحق في الضمان الاجتماعي. والمادة 25 من نفس الاعلان تقر بحق الفرد في ما يأمن به العوائل في حالات البطالة؛ والمرض؛ والعجز؛ والتمزل والشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة 9 تقر بحق الفرد في الضمان الاجتماعي. المادة 10 تعترف بحق الأمهات العاملات في استحقاقات ضمان اجتماعي كافية المادة 10 تلزم الدول الأطراف باتخاذ تدابير خاصة لحماية الأطفال والمراهقين ومساعدتهم .

ويسري الحق في المساواة، المنصوص عليه في بعض الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، أيضاً على إعانات الضمان الاجتماعي. فالحق في المساواة يحمي الأفراد من التعرض للتمييز فيما يخص التمتع بالحق في الضمان الاجتماعي، وقد يأخذ التمييز صورة استبعاد فئات معينة من استحقاق الإعانات المالية أو إعفائها دوماً مبرر معقول من الشروط التي لا بد من توافرها لاستحقاق الإعانات. وتنطبق جميع أسس حظر التمييز الواردة في المادة 26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على برامج الضمان الاجتماعي، ألا وهي: العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، والثروة أو النسب أو غيرها من الأسباب. من الحقوق المدنية والسياسية التقليدية التي يمكن الاستناد إليها في توفير قدر كبير من الحماية للمستفيدين بالضمان الاجتماعي؛ الحق في المحاكمة العادلة عند البت في حقوقهم المتعلقة بالضمان الاجتماعي .

كما أكدت اللجنة أن على عاتق الدول الأطراف في العهد " حداً أدنى أساسي من الالتزام . " أن على الدول أن تكفل على الأقل توفير المستويات الأساسية من الضمان الاجتماعي لأشد الفئات المستضعفة فاقةً وحرماناً، ومن تلك الفئات كبار السن، ومن يعانون من ألوان العجز والأمراض المزمنة، والفقراء من الأطفال . ويعتبر هذا الحد الأدنى الأساسي من التزامات الدولة نقطة الانطلاق في طريق إتاحة الانتفاع الشامل تدريجياً بنظام الضمان الاجتماعي حتى يتم إحقاق هذا الحق بصورة كاملة .

تعويضات البطالة : يؤدي إفلاس المؤسسات إلى إحالة العديد من العمال على الفقر بسبب السياسات التوظيفية غير فعالة للدول، أو عندما لا يتحمل القطاع الخاص جزءاً من مشقة التنمية، مما يزيد الضغط على ميزانية الدولة لتغطية احتياجات البطالين المنقطعين عن العمل غير ان تواضع وتدني التعويضات المعوضة لهم، يفرض ضرورة

السياسات الاجتماعية كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية

إعادة النظر في صناديق تعويضات البطالة، وجعله مساهما في عملية النمو الاقتصادي بزيادة مساهمة المؤسسات من القطاعين فيه، وليس فقط مخصصات الحكومة، لأن الأمر سينتهي بتضخم الميزانية الاجتماعية، والتي غالبا ما تكون على حساب الميزانية التنموية التي توجه فيها موارد الدولة إلى الاستثمار.

المنح العائلية: في الكثير من الأحوال تساهم بشكل كبير في تحسين دخول الفئات المتدنية، وبالأخص تلك التي تقدم خدمات العمل، وليس لها عوائد أخرى وتلقى تعويضات المنح العائلية جدلا واسعا في أوساط الطبقة العمالية، ذلك نظرا لاختلاف مدفوعاتها من نشاط لآخر، كما أنها تحرم الأسر غير الشرعية من تلك التعويضات، لأن الاستفادة منها يتطلب تقديم الوثائق الإدارية كتلك الخاصة بتمدرس الأطفال .

الشيخوخة والتقاعد: هي عملية انتقال الموارد وتحركها عبر الزمن للتأكيد على وجود تضامن اجتماعي صوري، فتعويضات الشيخوخة ليس بالضرورة أن يكون المستفيد منها قد قدم فيما مضى خدمات، بينما تعويضات التقاعد تكون نتيجة تحمل الأفراد بعض التكاليف باشتراكاتهم الاجتماعية الإجبارية المقطوعة من دخولهم الشخصية أثناء فترات عملهم.¹

المحور الرابع: التحديات التي تواجه السياسات الاجتماعية

ان التحويلات الاجتماعية والتعويضات تزيد ثقل كاهل الحكومة إذا كانت عاجزة عن تخفيض النمو الاقتصادي الذي يستلزم مزيدا من التوظيف، لأن اشتراكات العمال اليوم هي التي تمول هذه التعويضات، خصوصا في المجتمعات الأكثر شيخوخة، وهي الحالة التي تستلزم في كثير من الأحيان لجوء الحكومة إلى سياسات التقشف ورفع الضرائب على الفئات المشغلة، مما لا يلقي ترحيبا شعبيا، بالرغم من كونها وسيلة فعالة لإعادة توزيع الدخل بين الأجيال والأزمنة.

كما أن تزايد نسبة الفقر يؤدي إلى اتساع دائرة المحتاجين والمهمشين الذين يجب أن تستهدفهم السياسة الاجتماعية ويتم توجيه موارد البلد لسد حاجيات هؤلاء بدلا من توجيهها للتنمية، وتضلل الدائرة مفرغة مما يقف حائلا دون تحقيق العدالة الاجتماعية إضافة إلى أن قضية مدى عدالة هذه السياسات أو توزيع الخدمات بسبب عدم كفاءة التوزيع تظل مطروحة .

وفي الآونة الأخيرة تطرح إشكالية ضرورة تقليل الإنفاق العام لأنه يؤثر على الميزانية العامة، حيث اشترط صندوق النقد الدولي تقديم المساعدات لدول الربيع العربي مقابل تقليل الانفاق العام على المجالات الاجتماعية.

¹ سيد أحمد، كبداني، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص 167.

السياسات الاجتماعية كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية

وذلك بحسب تعبير مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أن المساعدات سوف تقدّم فقط إذا ما التزمت دول الربيع العربي بتطبيق نفس حُزم السياسات التي طبقتها الأنظمة السابقة، ومن بينها سياسة الإنفاق العام التي تهدف إلى خفض العجز في الموازنة العامة من خلال تقليل الإنفاق العام على المجالات الاجتماعية، مما يشكل تحدياً على عملية صوغ السياسات التنموية الملائمة.¹

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة نستنتج ان السياسة الاجتماعية آلية من الآليات التي تسعى الدولة من خلالها إلى بلوغ مجموعة من الأهداف من أهمها العدالة الاجتماعية وذلك من خلال تقليص الفجوة بين الفئات الاجتماعية المحرومة والمتضررة وإغاثة الفئات الاجتماعية الأفقر، عبر إتاحة فرص متكافئة في الحصول على الحماية الاجتماعية، والإدماج الاجتماعي، والسكن الملائم، والرعاية الصحية، والتعليم للجميع، ورعاية الفئات الضعيفة والهشة كالمعاقين والأرامل....) وتعزيز حقوق الإنسان، ولتحقيق هذه الأهداف بما فيها الانصاف وتقليل التفاوت في المجتمع لا بد من:

- تقديم الخدمات على نحو فعال يلبي الاحتياجات ويؤمن مشاركة الناس في الخدمات الاجتماعية وحصولهم عليها واستفادتهم منها .
- ان تتسم الخدمات الاجتماعية المقدمة من طرف الدولة بجودة والكفاءة أي التركيز على نوعية هذه الخدمات .
- أن تتم السياسة الاجتماعية في اطار رؤية إنمائية شاملة في الأجل الطويل، فيعالج بذلك المشاكل الاجتماعية في سياق التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية
- ان تتسم الحكومة بالشفافية والمساءلة على كل مستوياتها، فالمواطنون الذين يدركون أنهم يُعاملون بالتساوي وبعادل ويرون أن الهيئات الحكومية تلبّي احتياجاتهم يثقون بحكوماتهم.
- تعزيز السياسة الاجتماعية من خلال إصلاح الخدمة العامة عند الضرورة، على نحو يسمح بالانصاف .
- تقييم النظام الضريبي بأكمله، باعتبار أن الضريبة من آليات تحقيق العدالة الاجتماعية من جهة، إضافة إلى أن ذلك يمكن من بناء خيارات التمويل في السياسة الاجتماعية على أسس سليمة، والهدف هو دراسة جميع مصادر الإيرادات الضريبية، وتحديد المجالات التي قد تتطلب إصلاحاً، وتقييم الثغرات والتباينات وغيرها من أوجه عدم الإنصاف في عمليات تحصيل الإيرادات.
- تضافر جهود الدولة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص ومؤسسات التنمية والدولة.

¹ علي، عبد القادر علي، "العدالة الاجتماعية وسياسات الإنفاق العام في دول الثورات العربية"، عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد الثالث، العدد 9، 2014، ص 14 .

قائمة المراجع

الكتب :

- __السروجي، مصطفى، السياسة الاجتماعية في اطار المتغيرات العالمية الجديدة، ط 1، القاهرة : دار الفكر العربي، 2004 .
- __دريه، السيد حافظ، السياسة الاجتماعية اتجاهات مستقبلية في ظل العولمة , مصر : دار المعرفة الجامعية , 2011.
- __ماهر أبو المعاطي، علي، التخطيط الاجتماعي ونموذج السياسة الاجتماعية في المجتمع السعودي، ط2، القاهرة : مكتبة زهراء الشرق، 1424هـ.
- __خليل، عبد المقصود عبد الحميد، الخدمة الاجتماعية وحقوق الانسان، القاهرة : دار القاهرة، 2004 .

التقارير

- __ازايل أورتيز، السياسة الاجتماعية: تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، 2007 .
- __ الامم المتحدة _ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم الى الممارسة، التقرير الثاني، 2008.

المذكرات الجامعية :

- __كبداني، سيد أحمد، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013 .

المجلات العلمية :

- __ العيسوي، ابراهيم، "الافاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي : حالة مصر"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، السنة 15، العدد 1، يناير 2013، ص 199.
- __عبد القادر علي، علي، "العدالة الاجتماعية وسياسات الانفاق العام في دول الثورات العربية"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد الثالث، العدد 9، 2014 .
- __تتيات علي، بلعزوقي محمد، "العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، المجلد 28 (5)، 2014 .

المواقع الالكترونية

- __ العمراوي، محمد، "العدالة الاجتماعية: مقاربة معرفية للمفهوم والأبعاد"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 25 فبراير 2015 <http://rawabetcenter.com/archives/43242015> تاريخ دخول الموقع 08_02_2018.

- __ديب، أحمد، العدالة الاجتماعية في الرعاية الصحية، 11 أبريل 2017 <http://www.rosaelyoussef.com/article/22706> تاريخ دخول الموقع 12 فيفري 2018 .